

شرعنة الزواج الثاني لغياب الرغبة في الزوجة الأولى يحدث شقاقاتا مجتمعا في مصر

إصرار دار الإفتاء على إرضاء نزوات الرجال في التعدد يتعارض مع مصلحة المجتمع

جهود المؤسسات الرسمية الساعية للتقليص من محاولات الجماعات المتشددة أسلمة المجتمع على طريقته تقابل بفتاوى تزيد من انقسام المجتمع، آخرها فتوى تشرعن زواج الرجل بامرأة أخرى إذا انعدمت رغبته في الأولى.

وقالت سماح لـ"العرب" إن تدخل رجال الدين في حياة الأزواج تسبب في الكثير من الأزمات، والمعضلة أن فتوى مثل الحث على الزواج الثاني مجرد تراجع الرغبة في الزوجة الأولى جاءت عامة وبلا ضوابط محكمة وتستهدف كل الرجال ومن دون مراعاة خصوصية المستفتين والمشكلة التي يعاني منها مع زوجته، ما قد يستمره الكثير من الأزواج في التعدد بزريعة الحصول على موافقة دينية.

وتعاني بعض المجتمعات العربية من إسراف في الفتاوى الدينية وقلة الاكتران بانعكاساتها على المجتمع وما يمكن أن تحدثه من أزمات، فالمفتي هنا يتصور أنه يطبق تعاليم الشريعة التي أبحاث التعدد في الزواج ولا يقترب من الضوابط اللازمة لذلك، والتي إذا جرى إمعان النظر فيها وفقا لمقتضيات المجتمع يمكن أن تهدم الفكرة.

وما يثير حفيظة الكثير من الزوجات أن دار الإفتاء المصرية عندما تعرضت إلى سؤال مماثل من إحدى النساء حول تصرف المرأة التي تنعدم رغبته في زوجها، جاء الرد بأنها لا يجوز لها طلب الطلاق إلا إذا وقع عليها ضرر بالغ، أما دون ذلك فلا يحق لها الانفصال عن الزوج، ما أوحى للكثيرين بأن جهة الفتوى تكبل بمكباين، فهي تنصف الرجل وتكرس قهر الزوجة، وهذه واحدة من المشكلات التي تحدث فتنة في المجتمع وتفاقم من الحساسيات بين عدد ليس هينا من مكوناته.

صدام مع المجتمع

تتناقض فتوى التحريض على تعدد الزوجات بشكل كلي مع توجهات الحكومة للقضاء على ظاهرة "مثنى ومثلى" وثلاث ورباع، حيث شرعت في إقرار قانون يمنع الرجل من الزواج الثاني إلا إذا حصل على موافقة كتابية من زوجته الأولى كنوع من الاعتراف بمكانتها قبل أن تتخضع وتعترف بالصدفة بأنها زوجة ثانية أو تكون رافضة لهذا الوضع ويتم فرضه عليها في غيابها.

وطورت الحكومة المصرية منظومتها الإلكترونية ويصعب الآن تمرير الزواج الثاني الموثق بدون علم الأسرة، فكل المعلومات تصب في بوتقة واحدة، وأحدث ذلك مفارقات كثيرة في المجتمع، منها شأب مصري ذهب للحصول على إعفاء نهائي من التجنيد في الجيش باعتباره وحيد والديه من الذكور، حيث يعفى الوحيد من التجنيد، وإذا بالكشف عن هويته المجتمعية في السجلات الرسمية يجد أنه له أيضا ثانيا من امرأة ثانية تزوجها والده بدون علم أمه، ما فرض عليه أداء الخدمة العسكرية إلزاميا.

وترى الحكومة أن تحجيم التعددية الزوجية يقود إلى الاستقرار الأسري في ظل استسهال البعض من الرجال الزواج من ثانية وثالثة بدعى أن الشرع يبيح ذلك، ولا يبالون بان التعدد مشروط بالقدرة الاقتصادية والعدل بين الزوجات والأبناء، وهو ما يفشل الكثير من الرجال في تحقيقه، فدائما ما تتعرض الزوجة الأولى للظلم والإهمال.

وما يثير امتعاض منظمات نسوية أبعد اعتراضها على فتوى التعدد، أن دار الإفتاء أبحاث الزواج الثاني للرجل الذي يفقد الرغبة في الزوجة الأولى من غير مراعاة اعتبارات كثيرة، أهمها أن تراجع رغبة الزوج في شريكة حياته قد يكون لأسباب نفسية خاصة به، أو أن أفعاله وتصرفاته السيئة قادت العلاقة بينهما إلى مربع متدهور من الجمود العاطفي.

القاهرة - تبذل الحكومة المصرية جهودا مضمينة لضبط مؤسسة الزواج وتقليل المشكلات الناجمة عن الخلافات التقليدية، وتأتي جهة إفتاء رسمية تضع حلا لعدم رغبة الرجل في زوجته بمنحه صكا وتفسيرا شرعيا للزواج من أخرى، ما يعني أن كل جهود المؤسسات الساعية لتجسير الجوة والتقليص من محاولات الجماعات المتشددة أسلمة المجتمع على طريقته تذهب هباء، لأن هناك من يستغلون بعض الفتاوى لصالح رغباتهم، بصرف النظر عن تداعياتها المجتمعية.

وتجاهل هذه النوعية من الفتاوى الإسلامية الشق الثاني في المعادلة، فماذا يحدث إذا فقدت الزوجة رغبتها في زوجها أو كرهته؟ هل تخبره بذلك وتطلب الطلاق منه فوراً؟ وهي زاوية يبدو أن الجهة صاحبة الفتوى لم تنتبه إليها، ما يشي بأن ليس كل فتوى يمكن الالتزام بها أو تطبيقها، فالتنقيح والترويض والتهميل من القوام الرئيس في المجتمع.

عبير سليمان

تدخل رجال الدين في حياة الأزواج ضرره أكثر من نفعه

لكن هذا السؤال المرحج لم يطرح صراحة، مع أنه يعتدل في نفوس الكثيرات بما يؤدي إلى المزيد من المشكلات في المجتمع، وقد يتحول الخلاف العابر إلى أزمة، لأن الفتوى لم تراعى ظروف المجتمع المصري ونواميسه وتغافلت عن روافدها المثيرة، فلم يعد "مجتمع سي السيد" كما صورته الأديب الراحل نجيب محفوظ في ثلاثيته الشهيرة: بين القصيرين، قصر الشوق والسكرية.

إذا المسألة غير مرتبطة باباحة الزواج من ثانية، حسب الشريعة الإسلامية، بقدر ما أصبحت تثير مشكلات عديدة في بيئة يعاني فيها الشباب والفتيات أصلا من فقر وصعوبة إتمام الزواج نتيجة الندرة الاقتصادية لدى شريحة كبيرة منهم.

كان من المفترض حض الشباب على الصمود والرحمة والتفاهم بدل الدفع بهم نحو الارتباط بأخرى، فضلا عن التطبيق في الاختيار والحرص على أن تكون هناك جملة من الأطر المشتركة بين الزوجين كي لا يتم تقديم حلول غير منتجة بل مؤذية للطرفين، وتفاقم القضية عندما يكون الزواج الأول قد نجم عنه أطفال أبرياء.

استنكار وتذمر

استقبلت سماح محمد، وهي زوجة مصرية تعيش في حي شعبي بالقاهرة، فتوى دار الإفتاء التي منحت قبل أيام الحق للرجل في الزواج من امرأة ثانية إذا تراجع رغبته في الأولى باستنكار وتذمر، لأن حياتها الزوجية متقلبة وكثيرا ما يبلغها زوجها بأنه يفكر في الزواج عليها ابتغاما منها، فلم يعد يرغب في العيش معها وما يربطه بها هم الأبناء فقط.

تعتقد الزوجة، وهي مُعلمة في إحدى المدارس المتوسطة، أن التحريض الديني للرجل على الزواج من امرأة ثانية يكرس الشقاق بين شركاء الحياة، ويحمل دعوة صريحة إلى تعدد الزوجات بزريعة حق الرجل في الاستمتاع وإنشباع شهواته، والبحث عن راحة البال بعيدا عن الأضرار النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي تترتب عن الزواج الثاني، وكيف يمكن أن يتسبب في انهيار الكثير من الأسر، وبالتالي زيادة نسبة الضرر الواقعة على المجتمع كله.



إسراف في الفتاوى



«مثنى وثلاث ورباع»

نفعه، ولا يصح تحريض الزوج على الارتباط بامرأة ثانية بمجرد أن رغبته تراجع تجاه الأولى، لأن ذلك يحمل إهانة بالغة لها وللمجتمع المصري المنشود، فهو ينتقص من كرامتها ويجعلها مجرد سلعة إذا فقدت قيمتها المعنوية يتم إهمالها وهذا تصرف غير إنساني.

فتوى التحريض على تعدد الزوجات تناقض بشكل كلي مع توجهات الحكومة للقضاء على ظاهرة «مثنى وثلاث ورباع»

واضفت لـ"العرب" أن أزمة فتوى التعددية في تحويلها إلى ذريعة لأي رجل يشعر بأنه صار ممتعضا من زوجته فيقوم بتهددها بالزواج الثاني بحكم أنه يمتلك رخصة دينية تبيح له ذلك، ولأن المجتمع المصري معروف عنه التدين فقد يتعامل البعض مع الفتوى باعتبارها دعوة جديدة لتأديب الزوجة بالزواج عليها.

وبغض النظر عن تماهي الرجال مع الفتوى والاحتفاء خلفها لتبرير الزواج الثاني، فقد صار مطلوباً من جهات الفتوى الكف عن التدخل في تفاصيل المجتمع، وتقرير مصير عناصره بالطريقة التي ترضي مصدر الفتوى الذي يتحدث بقناعاته الشخصية التي لا يجب أن يفرضها على الآخرين، ومن الضروري أن يبين أفراد المجتمع بين الفتوى الصالحة والفتوى الهدامة لمكوناته وأركانها الأساسية.

وجاءت فتوى إباحة الزواج الثاني متناغمة مع قناعات لدى الكثير من أفراد المجتمع الذين يعتبرونها عقوبة للزوجة التي لا ترضى زوجها وترفض التعامل معه وفق مكانته ورمزيته في المجتمع، فأغلب الأهالي يتعاملون مع التعدد باعتباره مشروعا ومحملا للرجل مهما كانت إمكاناته المادية، ولو طلبت المرأة الطلاق لأي سبب فقد تصبح منبوذة وعاصية ويمكن وصمها بابشع التوصيفات السائدة في المجتمع.

وقد تتخذ شريحة كبيرة من الرجال الزواج الثاني كسلاح ضد الزوجة الأولى لإرغامها على طلب الطلاق، لأنها لن تتحمل أن تكون لزوجها شريكة أخرى، وعندما تبادر هي بطلب الانفصال تسخر كل حقوقها، مثل النفقة وسكن الزوجية وقيمة المؤخر، وبذلك يتردد الرجل من الضغوط الواقعة عليه إذا قرر من تلقاء نفسه تطلق زوجته.

تناغم وقناعات

إذا كان الزواج الثاني حقا شرعيا للرجل بالمعنى المباشر للفتوى، فتداعياته خطيرة على المرأة وأولادها، ومهما بلغت سلبات الزوجة الأولى فالسماح للزوج بأن تكون له شريكة ثانية يمثل نوعا من الإهانة والانتقاص من شأن زوجته، وكأنه يقوم بتأديبها على تصرفاتها من دون مراعاة لمخاطر هذه الخطوة مستقبلا، خاصة لو كانت أسرته متشددة في تطبيق الشرع بلا هوادة أو عقلانية.

وأوضحت عبير سليمان الناشطة الحقوقية في مجال المرأة والباحثة في الشؤون الأسرية أن تدخل رجال الدين في حياة الأزواج ضرره أكثر من



«مجتمع سي السيد»

التحريض على الزواج الثاني لتراجع الرغبة في الأولى يعني أن الاهتمام كله سيكون موجهاً إلى الزوجة الثانية كعقوبة للأولى، لأنها كانت سببا في أن تغضب زوجها إلى هذا الحد، ما يفضي إلى طلاق الأولى، الأمر الذي يقود إلى مشكلات متعددة تصطب معاً أزمات أكبر.

والمعضلة أنه عندما أبيع الزواج الثاني من جانب جهة الفتوى لم يتم التطرق إلى خلفيات المشكلات القائمة بين الزوجين التي تسبب في وصول العلاقة بينهما إلى هذه المرحلة أو دعوتهما إلى عقد جلسة ودية تصالحية يتم خلالها تقريب وجهات النظر، وحثهما على التفاهم ومنحهما فرصة ثانية والثالثة قبل منح الرجل رخصة الانتقام من زوجته بأن تكون لها «ضرة».

وقد تتجم الكثير من المشكلات لدى الأزواج عن أسباب نفسية أو اقتصادية، أو اختلاف في الطباع ووجهات النظر، وهو ما ترصده محاكم الأسرة بحكم دعاوى الطلاق والخلع التي يرفعها بعض الأزواج، أي أنه يمكن بسهولة ترميم العلاقة دون انهيارها بشكل كامل لأن الزواج الثاني ليس سهلا على الزوجة الأولى أن تقبله، وهو ما يسفر عنه طلب الطلاق، وتزايد الأزمات في مجتمع يشكو من ارتفاع معدل الطلاق.

وإذا كانت المرأة هي السبب فليس مطلوباً من جهة الفتوى أن تبيح التعدد لإرضاء نزوات الرجل جنسياً وعاطفياً على حساب شريكة حياته، كما أن

صار مطلوبا من جهات الفتوى الكف عن التدخل في تفاصيل المجتمع، وتقرير مصير عناصره بالطريقة التي ترضي مصدر الفتوى

